

الفصل الرابع

منهج البحث التاريخي

- مقدمة
- أهداف البحث التاريخي
- أهمية البحث التاريخي
- التحليل والنقد التاريخي
- كتابة البحث التاريخي
- مفهوم المنهج التاريخي
- تطبيق المنهج التاريخي في البحث
- نقد مصادر البحث التاريخي
- تقويم المنهج التاريخي

الفصل الرابع

منهج البحث التاريخي

مقدمة:

إن البحث التاريخي يتعلق بـماضي الإنسان. ومع أن أحد أهدافه هو إعادة بناء هذا الماضي فإن ذلك لا يمكن تحقيقه كاملاً. إن مشكلة المؤرخ مشابهة لمشكلة عالم النفس الذي يدرى مادة تاريخية لدراسة الحالة ويحاول من خلال دراسته لهذه المادة إن يعيد بناء طبيعة الشخص الذي تتعلق به. إن المعلومات تكون دائماً جزئية وإعادة بنائها يقدم صورة باهتة وليست صورة كاملة. ويمكن لدراسي تاريخ الحالات الشخصية أن يصلوا إلى صور مختلفة من إعادة البناء حتى لو كانت المعلومات التي استندوا إليها واحدة. بيد أن لدراسي تاريخ الحالات الشخصية ميزة علي المؤرخين التي وصلوا إليها من خلال جمعهم لمواد ومعلومات إضافية.

إن القول بأن المؤرخين يحاولون كتابة التاريخ، هو قول صادق في بعض النواحي، ولكن الكثير مما كتب عن الماضي قد يكون سيئ السمعة إذا ما قصد به الحريف أو التشويه. ومن المعروف أن كثيراً من البحوث التي يقوم بها طلاب الدرجات العلمية في كليات التربية ذات طابع تاريخي. كما أن ما يقوم به الباحث في مجال علمي بمراجعة الدراسات السابقة في موضوعه هو في حد ذاته دراسة تاريخية لأنه يستعرض ويحلل ما قام به الآخرون في الماضي. يضاف إلى أن العقود الأخيرة ماضية شهدت تقارباً بين البحث التاريخي والبحث في ميادين أخرى مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس.

ويجب أن ينظر إلي أن ما يقوم به المؤرخ شبيه بما يقوم به العالم في ميدان العلوم الطبيعية. فالمؤرخ في صياغته للماضي أو إعادة بنائه له يستخدم الرموز والكلمات لتحديد العلاقة بينها وبين الأحداث الماضية. وهذا يمثل طرفي المعادلة في العلوم الطبيعية. فالمعادلة تعبر عن العلاقة بين العمليات القائمة في التجربة. والفرق الرئيسي بين العالم الطبيعي والمؤرخ أو الأول يستطيع إن يعيد إجراء التجربة ليحقق من صحة هذه العلاقة. أما المؤرخ فيشوق عليه ذلك. وينبغي أيضا أن ننظر إلي دراسة التاريخ التربوي بنفس الطريقة التي ينظر بها إلي دراسة علم النفس التربوي أو علم الاجتماع التربوي، أي بتطبيق وسائل البحث الخاصة بالنظام العام علي مشكلات مؤسسة معينة كالمدرسة مثلاً.

أهداف البحث التاريخي:

للبحث التاريخي أهداف متعددة. منها الوصول إلي المعرفة ومحاولة التنبؤ بالمستقبل وتفسير الأحوال البشرية. ومنها أنه مصدر للإلهام. وتسمح المعلومات التاريخية لطالب البحث بربط الحاضر بمصادره وبرؤية الأنشطة والممارسات التربوية والنظم التربوية يسمح للمرء بالتفكير مثلاً في علاقة عالمه التربوي بالمشكلات الراهنة. ويعطينا البحث التاريخي تلك الرؤية التي نستطيع بها تقييم الحاضر وتحديد المستقبل، ذلك أن رياح التغيير في التربية تتزايد بسرعة لكي تجاري سرعة ثقافتنا المتغيرة. وتسمح لنا ثقافتنا التاريخية أن ندون حالة التغيير. إلا أننا نعرف أن التغيرات في المؤسسات العتيقة لا تحدث بسرعة لكنها يمكن أن تتغير بصورة جزئية تدريجية. إن الرؤية التاريخية وثيقة الصلة بكل مستوي من المستويات التربوية. فالمدرسون مهتمون بتنظيم حجرة الدراسة، فهل هناك نظام أفضل؟ وما هي الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق أشكال مختلفة لتنظيم حجرة الدراسة؟

إن سؤال تجريبي. وهو سؤال محتمل أيضاً في البحث التاريخي. فالتاريخ يشير إلى الظروف التي ظهرت في ظلها أشكال اجتماعية معينة. وأسلوب السيطرة في حجرة الدراسة كان بارزا في عهد كانت فيه السلطة والمسئولية. وحين كانت التربية ميزة للقلة أكثر منها حقا للكثرة، كانت المعرفة التسلطية مفضلة علي البحث المفتوح. وهذا النوع من الدراسة أو البحث يجعل الباحث- دارساً كان أو ممارساً- علي صلة بمدى واسع من تفسير الأشياء. كيف كانت أو تكون؟ وإذا كانت التطبيقات الجارية في حجرة الدراسة ليست كافية لحفز التلاميذ أو السيطرة عليهم فربما يكون ذلك لأن حجرة الدراسة لا تتصل بالتاريخ، ماضية أو حاضره. ويبدو أن السؤال الذي نريد أن يسأله كل مدرس هو: ما أفضل تنظيم للفصل يناسب فصلي؟ إن التاريخ يهتم بالزمان والمكان والمواقف.

وتتطلب الدراسة التاريخية في الباحث خبرات وكفاءات معرفية وعقلية ومهارية معينة. ولذلك يجب أن يتحقق له نظرة واسعة تمكنه من الإدراك الصحيح للأحداث والوقائع والحقائق التاريخية وتناولها بالوصف والتحليل والتحقيق على نحو أكثر دقة وصحة وشمولاً. لأن دراسة المادة التاريخية تحتاج إلى معايير دقيقة للنقد الداخلي والخارجي والتحقق من صحتها وصدق مضمونها. كما يجب علة الباحث أيضاً مراعاة الدقة والصحة والأمانة الفكرية وعدم التحيز للأهواء والرغبات الشخصية أو العنصرية أو العقائدية، وتوخي كفاية الأدلة في التوصل إلى النتائج والأحكام. وترتبط الظواهر الاجتماعية والتربوية بوقائع المجتمع الماضية وتتأثر بها. لذا فلا بد عند دراسة هذه الظواهر من تتبعها ومعرفة نشأتها واتجاهاتها العامة والقوانين التي تحكمها ومختلف العوامل التي أثرت فيها.

أهمية البحث التاريخي:

ينظر إلى التاريخ أحياناً على أنه مجرد كومة من التراب. فالتاريخ وفق هذه النظرية هو مجرد ماضٍ عديم القيمة أو الفائدة. والواقع أن هذه النظرية خاطئة ولا ينبغي أن تصرف أنظارنا أو تحول انتباهنا عن أهمية دراسة التاريخ، ذلك لأن التاريخ يمثل أحد الأبعاد الثلاثة للزمن في مفهومه العضوي، الماضي والحاضر والمستقبل. فحاضر اليوم هو ماضي الغد ومستقبل الأمس. وهكذا تتحقق الوحدة العضوية للزمن ويصبح الماضي ضرورياً بفهم الحاضر وكلاهما ضروري لرسم معالم المستقبل. يضاف إلى ذلك أن التاريخ يمثل ماضي الإنسان في كفاحه من أجل تحقيق مثله العليا وأمانيه المنشودة، ولا غنى للإنسان عن دراسة ماضيه باعتباره كائناً اجتماعياً. ولذلك ينبغي عليه أن يعرف تاريخه و أعماله وآثاره. وإذا كان للتاريخ هذه الأهمية كان لتاريخ التربية أهمية أخرى لا تقل عنها إن لم تزد عليها. ذلك أن تاريخ التربية يوقفنا على تجارب الإنسان وخبراته عبر العصور. ويكشف لنا عن المثل العليا للشعوب وآمالهم الكبار ويوضح لنا اختلاف الممارسات التربوية واختلاف أسسها وفلسفتها واتجاهاتها.

فبالإضافة إلى جانب الأهمية الأكاديمية والعلمية والحضارية للبحث التاريخي، هناك أيضاً الأهمية النفعية التي تتمثل في الدروس المستخلصة من دراسة هذا التاريخ. ذلك أن الفرق الجوهرية الذي يميز الإنسان عن غيره من سائر المخلوقات هو احتفاظه بماضيه وحرصه على نقل ثقافته المتراكمة من جيل إلى آخر. فالتاريخ التربوي هو تجارب الإنسانية وخلاصة كفاحها على مر العصور في مختلف المجتمعات من أجل الارتقاء بالجنس البشري وتقديمه: قال تعالى "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا".

ويمثل البعد التاريخي للتربية أهمية معرفية ومهنية لمعلمي المستقبل. وتزداد خبراتهم غنى من خلال معرفتهم لتطور الممارسات التربوية وتصور المجتمعات لها على اختلاف أشكالها، وأيضاً من خلال النماذج التربوية لمختلف الأمم والحضارات، وما يتحقق من وراء كل ذلك من دروس وتجارب مستفادة يمكن أن يكون لها أثر طيب في تعميق فهمنا للعملية التربوية. وهكذا يمكن بإيجاز أن تلخص أهمية البحوث التاريخية في النقاط الآتية:

- أ- تزودنا بالجزور التاريخية للنظريات والممارسات التربوية التي تطورت و انتشرت وتقدم لنا تفسيراً لها.
- ب- توفر للباحثين المادة العلمية اللازمة لهم لإدراك الصلة الوثيقة بين التربية وبيئاتها التربوية والاجتماعية بكل مكوناتها والعوامل المختلفة المؤثرة والمتأثرة بها.
- ج- تساعدنا نتائج البحوث التاريخية في التربية على تعميق فهمنا للمشكلات التعليمية الراهنة.
- د- تقدم لنا البدائل والحلول لمواجهة المشكلات التعليمية من خلال ما تزودنا به من خلال تجارب الأمم الأخرى والدروس المستفادة منها.

التحليل والنقد التاريخي^(*):

يجب على الباحث بعد أن تقتبس المادة من الوثائق المختارة أن يقرر أي الأدلة حقيقي وجدير بالتصديق، ومن ثم يستحق النقل والتفسير. ويطلق على هذا الحكم "النقد التاريخي". ويمكن أن يكون على نوعين: نقد خارجي ونقد داخلي. ويتعلق النقد الخارجي بالأصالة أو صحة المعلومات. ويكون الاهتمام في هذه الحالة بالكشف عن التزويرات والتلفيقات كما يتضمن

(*) لمزيد من التفصيل، راجع :

د/محمد منير مرسى : البحث التربوية وكيف نفهمه، القاهرة، عالم الكتب، 2003م.

إثبات عمر الوثائق وأصالة الخط اليدوي، ومعرفة الاستعمال اللغوي وتاريخ الفن. ويحتاج هذا كله إلى رأي محنك في مجالات دراسية أخرى مما لا تحيط به قدرات الباحث المبتدئ.

والخط الفاصل بين النقد الخارجي والنقد الداخلي غير محدد تحديداً دقيقاً. ومع أن النقد الداخلي أمر شديد الصعوبة التعقيد في كثير من الأحيان فهو متأصل في أي عمل من البحث التاريخي. وهو يتضمن حكم الباحث على إمكانية تصديق واحترام الدليل الذي يضمه دراسته، وذلك بعد أن تحسم مسألة تأليف الوثيقة وأصالتها. وفي كل مرة يسلم البحث بجزء من الدليل، أو يرفض جزءاً آخر أو يفسر معلومات في دراسته فإنه يكون قائماً بنقد تاريخي. ويجب على دارس التاريخ أن يسأل ويحلل. فهو لا يستطيع أن يسلم بكل شيء يجده مكتوباً في الكتب أو المقالات على أنه حقائق. ويجب أن يتعلم تقييم الأدلة المتضاربة وغير المتكاملة. وهناك عدة إرشادات تؤدي إلى هذا العمل. منها مثل هذه التساؤلات: من هو الشخص الذي ننظر في أحكامه؟ ولماذا كان يكتب هذا؟ ولماذا كان يكتب؟ وما هي الظروف الخاصة التي حفزته في الكتابة؟ وماذا كان موقفه في المسألة التي يجري بحثها؟. إن المقارنة بين تقارير شواهد عدة مستقلة قد توضح التقرير الخاص بحادثة ما. ويحسن بالباحث ألا يعتمد على نوع واحد من المصادر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

إن تقييم المعلومات والموافقة عليها ورفضها يؤدي في النهاية إلى تكوين فرض. وعندما يحين الوقت لكي يكون الباحث فرضه يجب عليه أن يتسع تفكيره النقدي ليشمل نفسه. ويجب عليه أن يستشير التفكير فيما كان تحيزه أو تعصبه قد لعب دوراً في تكوين فرضه. ويجب أن يتأكد أنه لم يشوه حقائقه بحذف معلومات تتعلق بالموضوع ولكنها لا تناسب الباحث أو أنه وصل في التفسير أبعد من الحدود المتاحة للوثائق. ويجب على المؤلف

عند تنظيم مادته، أن يكون لديه إحساس بالتناسب والصدق في التطور والأحداث، وهو يفعل هذا بتأكيد عادل على مظاهر معينة من دراسته ومن خلال تسلسل سرده الزمني. ويجب أن يكون الباحث دقيقاً في فحص مصادره للتعرف على عدم الدقة أو التحيز الذي يمكن أن يؤثر على حكمه. ولا يعني هذا أنه قد لا يصل إلى نتائج أولاً يحدد اتجاهات أو لا يقوم بنتبؤات على الحقائق التي قدمها في دراسته.

كتابة البحث التاريخي:

إن كتابة البحث التاريخي عمل عقلي فكري بالدرجة الأولى ويتطلب قدرة على الابتكار والتصور وإدراك العلاقات والربط بينها. وينبغي أن يكتب البحث بأسلوب موضوعي سليم. وتمثل كتابة البحث الخلاصة الأخيرة التي تتوج مجهود الباحث وتُضفي عليه أهمية خاصة. وهي تستلزم صياغة النتائج بصورة موضوعية مع الإشارة إلى مصدر كل فكرة وكل عبارة مقتبسة. كما تستلزم ترتيب المصادر والمراجع حسب أهميتها العلمية. ولقد تبين من تقويم البحوث التاريخية لطلاب الدراسات العليا في رأي (د. محمد مرسى) تعرضهم لخطأ أو أكثر من أهمها:

أ- المبالغة في التبسيط والإخفاق في الملاحظة الحقيقية. ويرجع ذلك إلى أن أسباب الوقائع كثيراً ما تكون متعددة، ومعقدة، وليست سبباً واحداً أو بسيطاً.

ب- المبالغة أو التعميم على أساس أدلة وشواهد غير كافية. واستناد الاستنتاجات إلى مواقف متشابهة تشابهاً سطحياً.

ج- الإخفاق في تفسير الكلمات والتعبيرات في ضوء معناها المقبول في فترة مبكرة.

د- الإخفاق في التمييز بين الوقائع ذات الدلالة في موقف والوقائع غير الهامة أو التي لا تتصل بالموقف.

ولهذا ينبغي على طالب البحث التاريخي في التربية وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية أن يحرص على تجنب هذه الأخطاء وأن يحترس من الوقوع فيها.

مفهوم المنهج التاريخي :

يُعد المنهج التاريخي من أكثر مناهج البحث تطبيقاً في أوساط الباحثين، ولكنه -بالمقابل- يكاد يكون أقلها وضوحاً في مفهومه لديهم، بدليل عدم الدقة في تطبيقه، فهناك عدد كبير من الباحثين يطبقون المنهج التاريخي على أنه عبارة عن جمع المعلومات المرتبطة بموضوع البحث من مصادرها المختلفة، وترتيبها وإخراجها إخراجاً جديداً يتلاءم مع عنوان البحث.

وإذا كان الباحث أكثر وعياً بمنهج البحث التاريخي فهو يضيف جهداً في التأكد من صحة المعلومة داخلياً وخارجياً.

فالمنهج التاريخي إذاً -كما يراه علماء المنهجية- ليس مجرد جمع للمعلومات من مصادرها الأساسية والثانوية، ونقدها، ومن ثم ترتيبها، وإخراجها إخراجاً يختلف في شكله عن الكيفية التي تم إخراجها بها في مصادرها، ولكنه يتفق في مضمونه معها.

وإنما المنهج التاريخي هو ما يمكن به إجابة سؤال عن الماضي بواسطة مجهود علمي كبير يبذله الباحث متمثلاً في محاولته لاستنتاج العلاقة بين الأحداث، والربط بينها، مستنداً في ذلك إلي ما يستقيه من أدلة علمية صحيحة تبرهن استنتاجه.

أمثلة للبحوث التاريخية^(*) :

- دراسة تاريخية لمعرفة الشروط العلمية التي يشترطها المربون الأوائل لمنهج أجازة التدريس التي كان المدرس لا يحق له مزاوله التدريس في المسجد إلا بعد حصوله عليها.
- دراسة تاريخية لنظام التعليم ومناهجه في فترة تاريخية معينة بغرض معرفة مدى التركيز على الأصالة، ورفض التبعية.
- التعليم في مصر في عهد الاحتلال الإنجليزي.
- دراسة تاريخية لبعض رجالات التعليم، وما قاموا به من جهد لنشر التعليم في الوقت الذي لم ينتشر التعليم الرسمي فيه.
- دراسة تاريخية كيف كانت عليه العلاقة بين الطالب والمدرس في فترة زمنية معينة.
- دراسة تاريخية لتوثيق بعض المعلومات التاريخية عن بعض القضايا التربوية التي اعتبرت بمضي الزمن كأنها حقائق لا تقبل الشك.
- تاريخ اليهود في مصر.

متى يطبق المنهج التاريخي؟

من المفهوم الصحيح للمنهج التاريخي -الذي سبق تفصيله- اتضح أن تطبيقه منهجاً للبحث يأتي تبعاً للغرض من البحث ذاته.؟ فالمنهج التاريخي يعد المنهج الوحيد الذي يتعين على الباحث تطبيقه عندما يكون الهدف من البحث تحقيق واحداً أو أكثر من الأغراض التالية :

- متى بدأ ظهور ظاهرة تاريخية ما؟
- كيف بدأ ظهور ظاهرة تاريخية ما؟

(*) لمزيد من التفصيل ، راجع :

صالح بن حمد العساف : المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الرياض، شركة العبيكان، 1989.

- ما مراحل تطور ظهور ظاهرة تاريخية ما؟
- ما العوامل ذات التأثير في ظهور ظاهرة تاريخية ما؟
- ما مدى صحة ظاهرة تاريخية ما في ظل المعطيات التاريخية الصحيحة؟

■ ما مدى العلاقة والارتباط بين حدثين تاريخيين؟

وتعدد أهداف المنهج التاريخي لا يعني بالضرورة أن يكون موضوع البحث تاريخاً صرفاً، وإنما يمكن أن يكون كذلك، أو أن يكون ذو جوانب متعددة منها التاريخية، ومنها غير التاريخية. ومن هنا يلزم تطبيق المنهج التاريخي في الجوانب التاريخية، وتطبيق مناهج البحث الأخرى المناسبة لدراسة الجوانب غير التاريخية.

كيف يطبق المنهج التاريخي؟

- أوضح الرواد الذين كتبوا في المنهج التاريخي خطوات تطبيق المنهج التاريخي بأربع خطوات هي :
- جمع المصادر الأساسية الموجودة سواء أكانت مكتوبة أو مصورة أو مجسمة، أو مسجلة، أو شفوية..الخ.
 - استبعاد جميع المصادر -أو بعض معلوماتها- غير الصحيحة.
 - الاختصار على المعقول من المصادر الأساسية.
 - تنظيم وإخراج الأدلة الثابتة في عرض علمي مناسب.
- ويمكن توضيح هذه الخطوات الأربع فيما يلي :

أولاً : يقوم الباحث المطبق للمنهج التاريخي بتوضيح ماهية مشكلة البحث كما يلي :

- التمهيد للمشكلة - تعريف المشكلة وتحديد أسئلة البحث.

- فروض البحث - أهداف البحث.
- أهمية البحث. - الإطار النظري للبحث.
- حدود البحث. - قصور البحث.
- مصطلحات البحث.

ونظراً لما يعتقده بعض الباحثين، ولما يبدو ظاهرياً من طبيعة المنهج التاريخي من أن البحث التاريخي لا يجرى بغرض اختبار فروض، فيما يلي تعريف بالفروض في البحث التاريخي.

يؤكد فان دالين (1979)- وهو من رواد علماء المنهجية، ويُعد كتابه "مناهج البحث في التربية وعلم النفس" مرجعاً أساسياً لكثير ممن كتب في المنهجية فيما بعده- أهمية الفروض في البحث التاريخي بقوله " ولا يكتفي المؤرخون بمجرد تجميع المعلومات التي جمعوها- من أسماء وأحداث وأماكن وتواريخ- إلى الناس كحبات المسبحة". ذلك أن شذرات المعلومات غير المترابطة لا تؤدي إلى تقدم مفيد للمعرفة. وحتى إذا قام الدارسون بتجميع الحقائق وترتيب ما جمعه في نظام منطقي، فإنهم يخرجون رواية لا تفضل كثيراً سلاسل الأحداث غير المترابطة وغير المفسرة.

وبوضح فان دالين المثال التالي للفروض "دراسة التربية عند الرومان القدامى جعلت باحثاً يصوغ الفرضية التالية (لا يري الرومان في تلك الفترة أن التعليم الرسمي يمكن أن يكون وسيلة لتعديل السلوك) وقد صاغ تلك الفرضية من دراسته لبعض المصادر العلمية التي أرخت لتلك الفترة حيث لاحظ أنه لا يوجد تقرير يوثق به عن الأعداد التربوي الرسمي في تلك الفترة، كما أن هناك فقدان ملحوظ لأي بقايا آثار تدل على وجود المدارس حينذاك. وحتى يختبر هذه الفرضية قام بدراسة بعض الوقائع التاريخية التي تشخص وتصف تلك الفترة فاستنتج أن جزءاً صغيراً من المجتمع هو الذي يدخل المدارس، وأن المدارس لم يعول عليها في نقل المجتمع إلى الأفضل.

ثانياً : يقوم الباحث بمراجعة الدراسات السابقة التي كتبت عن الموضوع-إن كان هناك من دراسات- ليوضح مدى التشابه والاختلاف بينها وبين دراسته، وكذلك يبرز جوانب القوة وجوانب الضعف فيها وليتضح أيضاً موقع دراسته وأثرها في تلافي جوانب الضعف في الدراسات السابقة.

ثالثاً : هي تصميم البحث وتحديد خطواته الإجرائية.

وأهم الخطوات الإجرائية في البحوث التاريخية هي :

تحديد مصادر البحث :

وهي المصادر التي تحتوي علي المعلومات التي تمكن الباحث من إجابة أسئلة البحث واختبار فروضه . وهذه المصادر إما أن تكون مصادر أساسية أو مصادر ثانوية.

المصادر الأساسية :

وتسمى أحياناً المصادر الأولية. وهي المصادر الأولى للمعلومة. وبتعريف آخر هي تلك المصادر التي لم تعتمد في نقلها للمعلومة علي مصادر أخرى سبقتها، وإنما هي أول مصدر أورد المعلومة. وقد عرفها بست (1981) بأنها "المقررة، أو المكتوبة، أو المنقولة بواسطة الشخص الذي لاحظها مباشرة أو شارك فيها".

والمصادر الأساسية أنواع كثيرة منها :

■ الوثائق والسجلات التي حفظت وكتبت من قبل شخص مشارك في وقائعها، أو علي الأقل مشاهد لها. وأعدت أساساً بغرض تهيئة المعلومات التي تحتويها للاستفادة منها والرجوع إليها مستقبلاً. ومن الأمثلة علي هذا النوع من المصادر : الدساتير، القوانين، القرارات، المحاضر الرسمية للاجتماعات. الرسائل الشخصية، اليوميات، العقود،

الشهادات، الخرائط، الكتب التي لم تعتمد على مصادر أخرى، الرسائل العلمية، الصكوك، القوائم، الكاتولوجات، الأفلام، الصور، الرسوم، التقارير، التسجيلات، الصحف، المجلات، الفواتير، الإعلانات، سندات الاستلام، الرخص، الإحصاءات الرسمية... الخ.

- الحفريات أو الآثار المرتبطة بشخص معين، أو مجموعة من الناس أو فترة زمنية محددة. وذلك مثل الأدوات، الأثاث، المباني، الملابس، العملة،..... وجميع الآثار التي لم تُعد بغرض الرجوع إليها مستقبلاً.
- الأدلة الشفهية من مشار ك فيها، أو مشاهد لها. وهذه يمكن الحصول عليها بواسطة المقابلة الشخصية لمن شارك في الظاهرة المدروسة أو شاهدها.

المصادر الثانوية :

وهي عبارة عن مصادر ثانية للمعلومات. أي أن المعلومة سبق أن وردت في مصدر آخر قبلها. وقد عرفها فان دالين بأنها "تلك المصادر التي تحتوي علي تلخيص لمعلومة كتبها شخص لم يلاحظها مباشرة، أو يشارك فيها. والمعلومة إما أن تكون واقعة، أو حالة أو شيء محسوس.....الخ".

وواضح أن هناك فرقاً كبيراً في القيمة العلمية للمعلومة المستقاة من مصدر أساسي، والمعلومة المستقاة من مصدر ثانوي. مما جعل كثير من الكتاب يؤكدون ضرورة البحث عن المعلومة في مصدرها الأساسي، وأن لا يُلجأ إليها في مصدرها الثانوي إلا في حالات خاصة جداً. كأن يثبت الباحث أنه من المتعذر حقاً الحصول عليها من مصادرها الأساسي. فالمصادر الثانوية معرضة لأخطاء كثيرة نتيجة لتناقل المعلومة.

كما أنه واضح أيضاً أن بعض المصادر الثانوية أكثر قيمة علمية من الأخرى. فالمصادر الثانوية- مثلاً- التي نقلت المعلومة مباشرة من مصدرها الأساسي أقرب إلي الدقة والصواب من المصادر التي نقلتها من مصادر ثانوية أخرى.... وهكذا.

ومن العرض السابق يتضح أن المصدر الواحد قد يكون أساسى وثانوي في آن واحد، وذلك طبقاً للمعلومة المرادة. فإذا ذكر مؤلفه ما يشير إلي مشاهدته للمعلومة أو مشاركته فيها فيعد مصدراً أساسياً لهذه المعلومة. وأما إذا نقل عن غيره معلومة معينة فهو مصدراً ثانوياً.

نقد مصادر البحث(*) :

طبيعة البحث التاريخي- بصفته متعلقاً بالماضي- لا تمكن الباحث من ملاحظة الواقعة المراد دراستها حتى يتأكد من صحة المعلومة المنقولة له عنها عبر مصادرها الأساسية أو الثانوية. وفي الوقت ذاته يحتاج الباحث إلي أسلوب علمي يكفل له الحصول علي المعلومة الصحيحة التي يستطيع من خلالها أن يجيب علي أسئلة البحث ويختبر فروضه.

وحتى يتسني له ذلك، يتعين عليه أن يحاول أن يحصل علي ما سماه بعض علماء المنهجية- مثل بست (1981)- بالبرهان التاريخي Historical Evidence وهو ما يمكن أن يستنتجه الباحث من المعلومات التاريخية من خلال عمليتي نقد يتعين عليه تطبيقهما علي ما يتوافر لديه من مصادر أساسية أو ثانوية. وهاتان العمليتان هما : النقد الخارجي، والنقد الداخلي.

(*) للمزيد من التفصيل عن نقد مصادر البحث، انظر : ديوبولد.ب. فان دالين : مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط7، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1997.

النقد الخارجي :

وهو ما يوجهه الباحث لمظهر المصدر الأساس وثيقة كان أم حفريّة، من حيث هل هو أصيل أم مفتعل، صحيح أم مزيف. وبعبارة أخرى هو إجابة مثل الأسئلة التالية :

- متى كتبت الوثيقة؟
- لماذا كتبت الوثيقة؟
- من كتب الوثيقة؟
- هل من كتب اسمه علي الوثيقة هو الذي كتبها فعلاً؟
- هل الوثيقة هي النسخة الأصلية أم صورة طبق الأصل لما كتبه مؤلف الوثيقة؟
- ويمكن للباحث أن يجيب علي مثل هذه الأسئلة أو ما شابهها بعدة طرق منها ما أشار إليه "قان دالين" عند قوله بأن إجراء النقد الخارجي يمكن أن يتم بواسطة إجابة الباحث إجابة موثقة لمثل الأسئلة التالية :
- هل أبدا مؤلف الوثيقة تجاهله لأشياء لا يُعقل أن يتجاهلها الذين في مستواه، أو الذين عاشو في وقته؟
- هل كتب الوثيقة عن أشياء لا يعقل أن يعرفها الذين عاشوا في الفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟
- هل غير إنسان ما في المخطوط- عن عمد أو عن غير عمد- وذلك بنسخة بغير دقة، أو الإضافة إليه، أو حذف فقرات منه؟
- هل هذه المسودة الأصلية للكتاب أو نسخة منه منقولة عنها؟ وإذا كانت نسخة منقولة فهل تطابق الأصل حرفياً؟

النقد الداخلي :

وهو ما يوجهه الباحث للمعلومة ذاتها التي يحتوى عليها المصدر الأساسي.

وبعبارة أخرى هو إجابة مثل الأسئلة التالية :

- هل من المحتمل أن يسلك الناس في ذلك الوقت السلوك الذي ذكره كاتب الوثيقة؟
 - هل الأرقام المذكورة تبدو معقولة في ظل العوامل السائدة حينذاك؟
 - هل المعلومة التي أوردتها كاتب الوثيقة معقولة؟
 - هل يمكن أن يحدث ما وصف في الوثيقة في ظل العوامل الاجتماعية والطبيعية التي لها تأثير حينذاك؟
 - هل هناك تناقض بين المعلومة ومعلومة أخرى وردت في الوثيقة؟
- وللتأكد من صحة هذه المعلومة قد يضطر الباحث لمعرفة الإجابة علي بعض الأسئلة حول الكاتب نفسه مثل :
- هل المؤلف واقع تحت ضغط اجتماعي، أو سياسي معين؟
 - هل هناك دوافع معينة دفعت بالمؤلف ليكتب ما كتب؟

وحتى يجيب الباحث علي هذه الأسئلة أو ما شابهها، يحتاج إلي معرفة تامة بالفترة الزمنية التي كتبت فيها الوثيقة، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية....الخ، ذات تأثير علي السلوك الفردي أو الجماعي في تلك الفترة.

وبهذا يستطيع الباحث أن يستخرج الأدلة العلمية الصحيحة تأليفاً ومحتوى من المصادر المتوافرة عن تلك الفترة، مما يمكنه - بالتالي - من إجابة كل ما يمكن أن يطمئنه علي صحة المعلومات.

وواضح أن قدرة الباحث علي إجابة أسئلة النقد الخارجي، والنقد الداخلي سوف تكون محدودة، وذلك بسبب ما تتطلبه طبيعة تلك الأسئلة من جهد علمي كبير اختصره "فان دالين" بقوله "إنه لا بد للباحث حتى يستطيع أن يجيب علي مثل هذه الأسئلة أن يكون لديه إلمام تام، ومعرفة

بما له صلة بموضوع البحث من بعض العلوم مثل : الفلسفة، والكيمياء، والانثربولوجي، والخرائط، والفن، والأدب. بالإضافة إلي حاجته من أن يكون لديه رصيد من المعارف التاريخية والعامة، وأن يكون ذو حس أثري، وحس عام، وذكي، وذو معرفة بسلوك الناس...الخ.

إلا أنه يتعين علي الباحث أيضاً أن لا يستسلم لمحدوديته هذه وبالتالي يُسَلَّم بصحة الوثيقة أياً كان نوعها، وإنما يجب أن يعمل ما بوسعه أن يعمل للتأكد من صحتها وصحة محتواها .

وسوف يختلف الجهد المبذول في وثيقة تتوافر فيها المعلومات عن المؤلف، والتاريخ....الخ من وثيقة تخلو من ذكر لمؤلفيها، أو تاريخها...الخ.

وكذلك يختلف الجهد من وثيقة لمؤلف مشهور يمكن مقارنتها بما له من مؤلفات أخرى من وثيقة ذات مؤلف ليس له أي إنتاج علمي غيرها.

تحليل المعلومات :

يهدف الباحث من جمعه لمصادر ونقدها إلي الحصول علي المعلومات الصحيحة تأليفاً ومحتوى، ليستطيع من خلالها أن يستخرج الأدلة والبراهين التي تجيب علي أسئلة البحث، أو تختبر فروضه.

فبعد أن تتوافر للباحث تلك المعلومات، يقوم بقراءتها قراءة تاريخية واضحةً نصب عينيه كل سؤال من أسئلة البحث علي حده ومحاولاً في قراءته هذه أن يصنف الحقائق، ويوضح العلاقة بينهما مستنداً في توضيحه هذا علي ما يستخرجه من أدلة وبراهين تاريخية تؤكد ما توصل إليه.

ثم بعد ذلك يجيب علي أسئلة البحث سؤالاً سؤالاً مبرهنًا إجابته لكل سؤال بما استخرجه، واستنتجه من أدلة تاريخية. وما يتحصّل عليه من إجابة لأسئلة البحث يُعد معياراً قبول فروضه أو عدم قبولها بناءً عليه. هذه باختصار هي مرحلة تحليل المعلومات، وعلي الرغم من أنها تبدو بسيطة إلا أنها هي صلب العملية البحثية. ولكن مما يُسهل علي الباحث القيام بها علي الوجه الأكمل إتباعه لخطوات تحليل المعلومات، علي النحو التالي :

- **مراجعة المعلومات :** ويفترض أن الباحث أعطي هذه الخطوة حقها من العناية عند مرحلة النقد.
- **تبويب المعلومات :** تبويباً يختاره الباحث ليهيئها من خلاله للتحليل الكيفي كأن يكون التبويب بناءً علي الفترة الزمنية: أي أن يُقسم فترة البحث إلي فترات كل واحدة منها تتصف بصفة خاصة مثلاً. وهذا يتطلب من الباحث أن يكون علي دراية بأسلوب استخدام البطاقات وتسجيل المعلومات عليها الذي مرّ تفصيله في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا الكتاب حتى يستطيع تفريغ الحقائق التاريخية في أبوابها.
- **تفريغ المعلومات :** أي وضع كل معلومة في قالبها التبويبي الذي اختاره لها.
- **تحليل المعلومات :** باستخراج الأدلة التي تبرهن علي الإجابة العلمية لكل سؤال من أسئلة البحث.
- **تفسير المعلومات :** بإجابة أسئلة البحث، وتقرير قبول فروضه أو عدم قبولها.

تقويم المنهج التاريخي

البحث التاريخي عمل يبعث علي الرضا ويثير الحماس، ولكن من المهم أن نعرف إنجازاته وحدوده بوضوح. فبعض الناس ينسب إلي المؤرخين القدرة علي تحقيق أكثر مما هو في وسعهم، ويعتقد آخرون أنهم لا يستطيعون تقديم بيانات علمية يمكن الوثوق بها. ولعل الحقيقة قائمة بين هذين الطرفين المتناقضين. ويحتاج تقويم المنهج التاريخي النظر فيما يلي:

طبيعة المعرفة التاريخية :

يفترض بعض الذين يقدسون الكتابة التاريخية أن الباحثين يقدمون لهم كل ما وقع في الماضي من أحداث. ولا يستطيع مؤرخ أن يفعل هذا، بل يستطيع فقط أن يقدم صورة جزئية للماضي. ذلك أن المعرفة التاريخية ليست كاملة أبداً، فهي مشتقة من السجلات الباقية لعدد محدود من الأحداث التي جرت في الماضي. فالمعرفة التاريخية جزئية، وليست معرفة كلية بما وقع في الماضي.

تطبيق المنهج العلمي :

يؤمن بعض الناس بأن الباحثين في التاريخ يمكن أن يلتزموا بنفس المبادئ والأغراض التي يعتنقها العلماء الطبيعيون. ويقول البعض الآخر إن ذلك غير ممكن؛ ويحتجون بأن التاريخ يعالج مادة غير التي يتعرض لها العلم، وهو لذلك يتطلب منهجاً مختلفاً وتفسيراً مختلفاً. ويتفق كلا الفريقين عادة علي أن المنهج التاريخي علمي من بعض الجوانب، ولكنهم يختلفون اختلافاً شديداً حول بعض الجوانب الأخرى.

وقد بين العلماء أن المنهج العلمي "يحتوي علي ثلاث عمليات : الملاحظات، والعرض، والتجربة". ويقول آخرون إن المؤرخين المحدثين

علميون من حيث أنهم (1) يفحصون المادة المصدرية فحصاً ناقداً موضوعياً، (2) ويصوغون فروضاً. ولكنهم يعترفون بأن المؤرخين يواجهون صعوبة أكثر مما يلاقيها العلماء الطبيعيون في تطبيق المنهج العلمي في البحث. وتتعلق بعض المشكلات الناشئة (1) الفحص الناقد للمصادر، و(2) وضع الفروض، و(3) الملاحظة والتجريب، و(4) المصطلحات العلمية، و(5) التصميم والتنبؤ.

الفحص الناقد للمصادر :

يمكن إثبات العديد من الحقائق التاريخية بنفس الطريقة التي تثبت بها حقائق العلوم الطبيعية. فإذا فحص الباحث عدداً من الوثائق فحصاً ناقداً، وإذا راجع الروايات الموجودة في المصادر المختلفة وتحقق منها بمقابلتها بعضها ببعض، يستطيع أن يقرر زمان حدث معين ومكانه بدرجة من التأكد تكاد تماثل ما يقرره عالم الطبيعة من أن خلط عنصرين كيميائيين بنسب معينة وتحت ظروف معينة سوف ينتج مركباً معيناً. ولكن ليست كل الحقائق التي تسترعي انتباه المؤرخين أحداثاً تاريخياً واضحة محددة رواها شهود عيان أهل للثقة.

ويصبح التأكد من الحقائق بطريقة علمية صعباً أو مستحيلاً علي الباحث إذا لم يستطع العثور علي روايات لملاحظات مباشرة، أو إذا كان مهتماً بالبحث عن علل الحوادث، أو دوافعها، أو إصدار تعميمات أو أحكام قيمة عليها.

تكوين الفروض :

يصوغ المؤرخ فروضاً، مثل العالم الطبيعي، وهو أيضاً يجمع الأدلة بعناية ويحللها تحليلاً ناقداً كي يتحقق من أن فرضه يعطي تفسيراً أكثر

إقناعاً من الفروض الأخرى. ولكن نوع الفروض وعمليات الاختبار التي يستخدمها المؤرخ تختلف عادة عما يستخدمه العالم الطبيعي.

ويعاني المؤرخ صعوبة أكثر من العالم الطبيعي في التحقق من أسباب الأحداث، لأن المادة التي يعالجها أكثر تعقيداً. أنت تعرف أن العلماء يقولون بأن الحدث يتوقف وقوعه ويتحدد بأسبابه، بمعنى أن ظرفاً معينة يجب أن توجد قبل أن يقع الحدث. ويستطيع العالم الطبيعي أن يتحدث عن "السبب" - أي العامل أو العوامل المحددة والوحيدة المتسببة في وقوع الحدث - لأن العلوم الطبيعية تعالج عناصر ثابتة نسبياً، علي المستوى المادي وحده. بينما قد يواجه المؤرخ عقبات كثيرة عندما يحاول أن ينتقي الظروف المحتملة التي سبقت الحدث وسببته، وأن يحدد العامل أو العوامل المسؤولة عن وقوعه. فبعض العوامل المرتبطة بالحدث الماضي قد يصعب تحديدها، وكثير منها قد لا يمكن قياسه، وبعضها لم يتم تسجيله، لذلك لا يستطيع التأكد أبداً من أنه يضع موضع الاعتبار كل العوامل التي سبقت وقوع الحدث. وذلك بالإضافة إلى أن الظاهرة التي يدرسها المؤرخ ربما يكون قد سبق لها مقدمات أكثر عدداً، وأشد تعقيداً وتفاعلاً فيما بينها، مما يحدث في العلوم الطبيعية.

الملاحظة والتجريب :

لا يستطيع مؤرخو التربية والباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية أن يختبروا فروضهم عن طريق التجريب - أي الملاحظة المضبوطة - كما يفعل العلماء الطبيعيون، لأنهم لا يستطيعون إعادة خلق الشخصيات والظروف كما كانت من قبل بغرض فحصها ومعالجتها . لا يستطيع المؤرخون أن يقيموا تجربة يضبطون عواملها الأساسية، يحذفون منها أو يضيفون إليها عوامل معينة، وبقيرون أثرها علي الحالة. فكل حدث وقع

في الماضي فريد وغير قابل لأن يكرر ويعاد في المعمل. لذلك يضطر الباحثون إلى الاكتفاء بفحص لا يستطيعون معالجة الظواهر وملاحظتها بصورة مباشرة فقد يحالون ما يتيسر لهم من بيانات عندما يريدون تفسير حدث ماض.

ونظراً لأن المؤرخين لا يستطيعون مشاهدة الإجراءات التي كانت تمارس منذ مئات السنين يتحتم عليهم الاعتماد علي ملاحظات الآخرين ممن كانوا يعيشون في تلك الأزمنة أو قريباً منها، كما يستعينون بفحص آثار تلك الأيام. ومن الطبيعي أن الملاحظات غير المباشرة ليست مرضية كالملاحظات المباشرة التي يستطيع العلماء الطبيعيون القيام بها. ولكن إذا كان الباحثون علي وعي تام بالملاحظة الإنسانية للخطأ، فإنهم يستطيعون التأكد من صحة الروايات وصدقها بإخضاعها للنقد الخارجي والداخلي الصارم.

ولا يتوقف صدق تقدير البحث التاريخي علي الدرجة التي فحص بها الباحث ملاحظات الشهود فقط، بل يحدده أيضاً عمق وسعة معرفته بالماضي وبالحاضر. فالمؤرخ يحدد أحداث سنة غابرة وفقاً لما يتوافر له من شواهد ماضية، وفي ضوء المعلومات العامة والفهم الذي حصله عن الأحداث والناس والنظم. فتفسيره للتربية الإغريقية القديمة، علي سبيل المثال، يحدده مقدار ما يعرفه عن المجتمع الإغريقي، وفهمه للسلوك الإنساني، وألفته بالحاضر أيضاً.

التعميم والتنبؤ:

يختلف بعض المؤرخين فيما إذا كان من الممكن اعتبار التاريخ علماً علي أساس آخر. فالعلم يبغي الوصول إلي تعميمات. وقد يبدأ العلماء والمؤرخون من مقدمات تعالج أحداثاً وحيدة جزئية منفردة، ولكن الغرض

النهائي الذي يهدف إليه العلماء هو وضع تعميمات عريضة-قوانين ونظريات شاملة تفسر كثيراً من الأحداث أو الأحوال الفردية غير المترابطة ويكدح العلماء في سبيل وضع قوانين لها قدرة دقيقة علي التنبؤ.

ويري بعض الثقات أن تصميم القوانين، عن طريق التعميم من العوامل المتكررة الشائعة، أمر يخرج كلية عن نطاق البحث التاريخي. وهم يعتقدون أن واجبهم تحصيل معرفة غنية بالتفاصيل عن حالة أو حدث معين في الماضي، في زمان ومكان معينين، وتتبع ما سبقه وما أعقبه، ولكنهم لا يهتمون بما حدث دائماً، أو ما يحدث وفقاً لنمط ما، أو ما يحدث عادة، ولا يهتمون بأوجه التشابه بين الأحداث، أو الجوانب التي تتكرر فيها، بل يهتمهم العوامل المتفردة المرتبطة بواقعة معينة والتي تجعلها تختلف عن غيرها من الأحداث. وهو يرون أنه ما أن تصبح حقيقة ما مجرد جزئية في إطار قاعدة عامة أو قانون عام، حتى تفقد ارتباطها بالماضي، ومن ثم لا تكون حقيقة تاريخية. وقد يظهر المؤرخون المنتمون إلي هذه المدرسة العلاقات السببية بين أجزاء الحدث، أو بين الأحوال التي سبقته والتي أعقبته، ولكنهم لا ييغون التعميم بين خصائص الواقعة وما يمثّلها. بل يتركون إصدار التعميمات أو القوانين التي تتنبأ بما يقع حتماً تحت ظروف معينة لعلماء الاجتماع وعلم النفس.